ـ 4 ـ

محمد إلياس نـزال. **تسريب الأراضـي والعقـارات في الضفة الغربية**. عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2024. 220 ص.

يزعم هذا الكتاب أنه يكشف عن الشركات الإسرائيلية الاستعمارية العاملة في مجال تزوير وشراء ملكيات الأراضي الفلسطينية، متناولًا أساليبها، وأدواتها والبيئة القانونية الحاضنة لها. ويُظهر كيف طوعت هذه الشركات القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية التي قُصد منها وقف تسريب الأراضي، وتمكنت من الالتفاف عليها وشراء ملكيات الأراضي الفلسطينية.

يُجري الكتاب مقارنة بين الأوامر والتشريعات الإسرائيلية التي رافقت احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1948، وحتى قيام الكنيست الإسرائيلي بالمصادقة على قانون «أملاك الغائبين» عام 1950 من جهة، وبين الأمر العسكري الرقم 58 الصادر في تموز/يوليو 1967 من جهة ثانية. ويكشف أن تعليمات الأمر العسكري، جاءت نسخًا لنصوص «قانون أملاك الغائبين» مع تعديل بسيط في الشكل فقط، ليتلاءم والتشخيص القانوني-الدولي والتزامات إسرائيل كقوة احتلال في الأراضي الفلسطينية. وعليه، بقيت القوانين والأنظمة العثمانية والبريطانية، التي لم تُلغها التشريعات الأردنية، نافذة في الضفة الغربية، إلى جانب التشريعات والأحكام الصادرة عن جهات التشريع الأردنية التي كانت سارية النفاذ عشية الاحتلال الإسرائيلي. لكن نقل صلاحيات التشريع للقائد العسكري الإسرائيلي، مهد السبيل للسيطرة على أراضي الفلسطينيين، واستمرار المشروع الصهيوني الاستعماري الإحلالي، وذلك من خلال تشريعات تضمنتها الأوامر العسكرية للقائد العسكري.

وهكذا وجدت الشركات العقارية الإسرائيلية بيئة حاضنة لتنشط في الاستيلاء على ملكيات الأراضي الفلسطينية بمختلف الوسائل. ولم يكن ذلك ممكنًا لولا التشريعات التي سنتها دوائر صنع القرار لدى الاحتلال، وتعيين قضاة إسرائيليين بعد إلغاء لجنة الاعتراضات الخاصة على صفقات الأراضي والمكونة من فلسطينيين، ولولا تبنّي إسرائيل لإستراتيجية إنشاء المستعمرات ومنح كافة التسهيلات المطلوبة لها.

وفي ظل السياسات والأحكام العسكرية والقوانين التي وضعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي عام 1967

مارست الشركات العقارية الإسرائيلية مختلف أساليب التزوير لنقل مليكة أراضي الفلسطينيين، ومنها خلق شركات عقارية بأسماء عربية والتعامل معها من الباطن، استصدار شهادات وفاة لأحياء أو شهادات وفاة جديدة لموتى رحلوا منذ عدة سنوات، التعامل مع سماسرة وكتاب عدل يزورون الوثائق وحتى بصمات أصابع الملّاك وحمايتهم، استغلال اسم الحفيد المشابه للجد المالك الأصلي وإغراؤه لبيع الأرض على أساس أن الجد هو

الذي باع، ناهيك بأساليب أخرى مثل عرض مبالغ خيالية لشراء أراضٍ فلسطينية قريبة من المستوطنات التي غالبًا ما يتم توسيعها في إطار مشاريع مختلفة؛ مثل مشاريع البنى التحتية الإسرائيلية الضخمة في الضفة الغربية الهادفة إلى تعميق السيطرة الإسرائيلية على أراضي الضفة وضمها إلى إسرائيل.

من هنا يقدم الكتاب عددًا من التوصيات، من بينها: ضرورة تشديد العقوبات على من يثبت تورطه في ارتكاب جريمة تسريب الأراضي على الصعيد المحلي، التوجه إلى محكمة العدل الدولية لاستصدار قرار قضائي بشأن صلاحية القائد العسكري في التوسع في تعديل القوانين المحلية، والتوجه أيضًا إلى محكمة الجنايات الدولية لمخالفتها القانون الدولي بنقل جزءٍ من سكان الضفة الغربية إلى الدولة المحتلة، وكذلك التوجه إلى المحاكم الأجنبية، كون الكثير من المستثمرين اليهود وأصحاب الشركات العقارية العاملة في الأراضي الفلسطينية المتهمة بالتزوير ومخالفة القانون الدولي، يحملون جوازات سفر أجنبية لبلدان أوروبية تدين الاستيطان.